فعالية السياسة المالية المطبقة في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)

The effectiveness of the fiscal policy applied in Algeria during the period (2010-2019)

عزالدين دعاس
المركز الجامعي بريكة، الجزائر *
azeddine_daas@yahoo.fr

حمزة مرادسي
المركز الجامعي بريكة، الجزائر
hamza.meradci@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/02/16 ؛ تاريخ القبول: 2020/03/16

مستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة كيفية استخدام الدولة لأدوات السياسة المالية المتمثلة في النفقات والإيرادات العامة لإحداث الآثار المرغوبة في الاقتصاد، إما بإتباع سياسة مالية انكماشية أو سياسة مالية توسعية حسب الظروف الاقتصادية التي يمر بها البلد من تضخم أو كساد.

ولبلوغ هدف الدراسة، تم استخدام أدوات الإحصاء الوصفي لتحليل سلوك بعض المؤشرات الاقتصادية، بالاستناد على الإحصائيات الرسمية التي تقدمها الهيئات الوطنية والدولية، وقد توصلت الدراسة إلى إتباع الجزائر لسياسة مالية توسعية خلال الفترة (2010-2014) وسياسة مالية انكماشية خلال الفترة (2015-2019)، مما أثر بالسلب على بعض المؤشرات الاقتصادية كمعدل نمو الناتج المحلي الخام، معدل التضخم، معدل البطالة.

الكلمات المفتاحية: سياسة مالية؛ إيرادات عامة؛ نفقات عامة؛ سياسة انكماشية؛ سياسة توسعية .

تصنيف JEL: E6؛ H6؛ P44.

Abstract:

This study aims to know how the state uses the fiscal policy tools represented in expenditures and public revenues, in order to create the desired effects in the economy, either by following it deflationary fiscal policy or an expansionary fiscal policy according to the economic conditions experienced by the country from inflation or recession. to achieve the goal of the study, descriptive statistics tools has been used to analyze the behavior of some economic indicators based on official statistics provided by national and international organizations. The study found that Algeria followed an expansionary fiscal policy during the period (2010-2014) and marked a deflationary fiscal policy during the period

* المؤلف المراسل.

(2015-2019), which negatively affected the economic indicators like the GDP growth rate, inflation rate, unemployment rate.
Keywords: fiscal policy; public revenues; public expenditures; deflationary policy; expansionary policy.

Jel Classification Codes :E6 ;H6 ;P44.

مقدمة:

تعتبر السياسة المالية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي تستخدمها الدول للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي ومعالجة مختلف الهزات الاقتصادية، وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تتضمنها كلا من النفقات العامة والإيرادات العامة هذا من جهة، ومن جهة أخرى للتأثير المباشر لهذه الأدوات على مختلف المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني، لذلك نجد أن الجزائر من بين هذه الدول التي تلجأ إلى استخدام أدوات السياسة المالية لدعم النمو الاقتصادي، وذلك بإتباعها لسياسة مالية توسعية أو سياسة مالية انكماشية حسب الحالة التي يمر بها اقتصادها، ومن هنا تبرز الإشكالية التالية: ما هي السياسة المالية المعتمدة في الجزائر خلال الفترتين (2010-2014) و (2015-2019) ؟ وهل أثرت هذه السياسة على المؤشرات الاقتصادية المهمة ؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- التعرف على أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة الجزائرية للتدخل في النشاط الاقتصادي.
- تحديد نوع السياسية المالية المتبعة خلال الفترتين (2010-2014) و(2015-2019).
- معرفة أثر كل نوع من السياسة المالية على بعض المؤشرات الاقتصادية كمعدل نمو الناتج المحلي الخام، معدل التضخم، معدل البطالة.

منهجية الدراسة: تم الاعتماد على العديد من مناهج البحث العلمي لمعالجة المعلومات الواردة في هذه الدراسة والمتمثلة في: المنهج التاريخي، المنهج الوصفي، المنهج المقارن.

خطة الدراسة: للإجابة عن إشكالية الدراسة، سيقوم الباحثين بمعالجة المحاور التالية: تعريف السياسة المالية، آلية عمل السياسة المالية، أدوات السياسة المالية في الجزائر، السياسة المالية المطبقة في الجزائر خلال الفترة (2010-2019).

1- تعريف السياسة المالية:

تعرف بأنها:" مجموعة من السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة." (حسين، 1988، ص:43).

كما يعرفها البعض الآخر بأنها: "سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة، الادخار والاستثمار وذلك من اجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل والناتج القوميين ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية." (الوادي، عزام، 2000، ص:18)

وتعرف كذلك بأنها:" من الوسائل الهامة للدولة للتدخل في النشاط الاقتصادي، لذا فان الدولة تستطيع من خلالها تكييف مستويات الإنفاق العام والإجراءات العامة والتأثير في التنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية." (بلعزوز، 2004، ص:99)

وعليه فان السياسة المالية هي: استخدام الدولة لأدوات الإنفاق العام والإيرادات العامة للتدخل في النشاط الاقتصادي.

2- آلية عمل السياسة المالية:

تستخدم أدوات السياسة المالية في الاقتصاد من اجل معالجة الفجوة الانكماشية، والفجوة التضخمية كما يلي:

2-1 حالة الفجوة الانكماشية:

وهي تعني أن يكون العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي وبالتالي العجز في تصريف المنتجات، مما يعني عدم وجود فرص عمل كافية ووجود بطالة بأنواعها، وفي هذه المرحلة يمر الاقتصاد بمرحلة تباطؤ في نموه، ولانتشال الاقتصاد من هذا الوضع تلجأ الحكومة إلى ما يسمى بالسياسة المالية التوسعية. (أريا الله، 2011، ص:5) وتكون عن طريق:

- زيادة مستوى الإنفاق العام: وهو ما يتوافق مع ما نادى به كينز عند حدوث أزمة الكساد العالمي، حيث أن الإنفاق الحكومي يمثل دخل للأفراد وبالتالي يزداد الطلب الكلي مما يؤدي إلى مزيد من الإنتاج ومن فرص العمل وعلاج البطالة ودفع الاقتصاد الوطني إلى التحسن وعلاج الفجوة الانكماشية.
- قيام الحكومة بتخفيض الضرائب أو تقديم إعفاءات ضريبية: وتتحقق هنا كذلك زيادة في الدخول ويزداد الميل للاستثمار وتزداد القدرة الشرائية في المجتمع مما يعني مزيد من الحافز على الإنتاج وزيادة فرص العمل وبالتالي القضاء على الفجوة الانكماشية.

- قيام الدولة بالجمع بين كل من زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب مما يؤدي إلى زيادة حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني. (درواسي، 2005، ص:216).

2-2 الفجوة التضخمية:

والمتمثلة في ارتفاع متواصل في المستوى العام للأسعار ويتمثل دور السياسة المالية أساسا في محاولة تخفيض مستوى الطلب وخفض القدرة الشرائية، وذلك عن طريق إتباع سياسة مالية انكماشية تعتمد على: (أريا الله، 2011، ص:6)

- قيام الحكومة بتخفيض الإنفاق العام مما يؤدي إلى تخفيض حجم الاستهلاك وبالتالي حدوث انخفاض في الطلب الكلي مما يعالج الزيادة في مستوى الأسعار.
- قيام الحكومة بزيادة معدلات الضرائب مما يؤدي إلى انخفاض دخول الأفراد وبالتالي انخفاض في الطلب الكلي وعلاج الزيادة في مستوى الأسعار.
- قيام الحكومة بالجمع بين تخفيض حجم الإنفاق العام وزيادة معدلات الضرائب في نفس الوقت.

3- أدوات السياسة المالية في الجزائر:

تتمثل هذه الأدوات في النفقات العامة والإيرادات العامة: (درواسي، 2005، ص-ص:347-386):

1-3 النفقات العامة:

وتقسم النفقات العامة في ميزانية الجزائر إلى قسمين: نفقات التسيير ونفقات التجهيز:

أ. نفقات التسيير: هي تلك النفقات التي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارية أي أن مهمتها استمرارية سير مصالح الدولة من الناحية الإدارية وتشمل نفقات التسيير نفقات المستخدمين ونفقات المعدات.

وحسب المادة 24 من قانون 84-17 تنقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب هي:

- **أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات:** يشمل هذا الباب على الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات.
- **تخصيصات السلطة العمومية:** تمثل نفقات تسيير المؤسسات العمومية وغيرها، المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، المجلس الدستوري...الخ، وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات.

- **النفقات الخاصة بوسائل المصالح:** وتشمل كل الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح وسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدات.
- **التدخلات العمومية:** تتعلق بنفقات التحويل التي هي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياته كالنشاط الثقافي، الاجتماعي والاقتصادي وعمليات التضامن.

ب. نفقات التجهيز: تمثل تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي وبالتالي ازدياد ثروة البلاد ويطلق على نفقات التجهيز اسم ميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار.

ونفقات الاستثمار تمثل المخطط الوطني السنوي الذي يتم إعداده في قانون كوسيلة تنفيذية لميزانية البرامج الاقتصادية، حيث إن هذه النفقات توزع على شكل مشاريع اقتصادية توزع على كافة القطاعات. إن تمويل نفقات التجهيز يتم من قبل الخزينة العمومية للدولة بنفقات نهائية، كما قد يتم تمويلها بنفقات مؤقتة في شكل قروض وتسبيقات الخزينة أو من البنك أي من خلال رخص التمويل.

وتم تقسيم نفقات التجهيز حسب المخطط الإنمائي السنوي، وحسب المادة 35 من القانون 84-17 وفق ما يلي:

العناوين: تقسم نفقات التجهيز إلى ثلاثة عنوانين(أبواب) وهي:

- الاستثمارات التي تنفذ من طرف الدولة وتتمثل في النفقات التي تستند إما إلى أملاك الدولة أو المنظمات العمومية.
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.
- النفقات الأخرى برأسمال.

القطاعات: تجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات هي: المحروقات، الصناعة التحويلية، الطاقة والمناجم، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، المؤسسات الأساسية الاجتماعية والثقافية، المباني ووسائل التجهيز، المخططات البلدية للتنمية، مع الإشارة أن القطاع قد يضم عدد معين من الوزارات.

الفصول والمواد: تقسم القطاعات إلى قطاعات فرعية وفصول ومواد، حيث نتصور بطريقة أكثر وضوح ودقة وذلك حسب مختلف النشاطات الاقتصادية التي تمثل هدف برنامج الاستثمار، حيث أن كل عملية تكون مركبة من قطاع، وقطاع فرعي، وفصل ومادة.

2-3 الإيرادات العامة:

تعتبر الإيرادات العامة الوسيلة المالية للدولة لتغطية نفقاتها، وقد تطور مفهومها من أداة لتزويد الخزينة العامة بالأموال اللازمة لها إلى أداة للتأثير في الحياة العامة وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية إلى جانب غرضها المالي في ظروف تطور فيها حجم النفقات العامة نتيجة تطور وتنوع الحاجات العامة.

وحسب القانون المتعلق بقوانين المالية 84-17 لاسيما المادة 11 منه تصنف إيرادات الميزانية العامة في الجزائر إلى:

- إيرادات ذات طابع جبائي وكذا حاصل الغرامات.
- مدا خيل الأملاك التابع للدولة.
- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والاتاوي.
- الأموال المخصصة للهدايا والهبات والمساهمات.
- التسديد برأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها.
- مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها.
- مداخيل المساهمات المالية للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي المرخص بها قانونا.

وبتفحص الإيرادات السابقة يمكن تصنيف إيرادات الموازنة العامة إلى قسمين: إيرادات إجبارية وإيرادات اختيارية.

أ.الإيرادات الإجبارية: تتمثل في مجموع الاقتطاعات التي تحصل عليها الدولة بصفة إجبارية ودون مقابل في المداخيل الجبائية والغرامات والحصص المستحقة للدولة من أرباح المؤسسات العمومية.

ب.الإيرادات الاختيارية: يتكون هذا النوع من الموارد على المشاركات والمساهمات المدفوعة ايراديا من طرف الأشخاص مقابل استفادتهم بسلعة أو خدمة ما دون غيرهم من طرف الدولة.

4- السياسة المالية المطبقة في الجزائر خلال الفترة (2010-2019):

والتي تقسم بدورها إلى فترتين: (2010-2014) و(2015-2019):

4-1 السياسة المالية خلال الفترة (2010-2014):

شهدت هذه الفترة استمرار إتباع الدولة للسياسة المالية التوسعية المطبقة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) والذي خصص له مبلغ 525 مليار دينار جزائري أي ما يقارب 7 مليار دولار أمريكي، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) والذي خصص له مبلغ 4202.7 مليار دينار جزائري أي ما يفوق 150 مليار دولار أمريكي، وهذه السياسة يمكن تسميتها بسياسة الإنعاش الاقتصادي ذات التوجه الكينزي والتي تهدف إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري (بوفيلح، 2012، ص:244)، أما برنامج هذه الفترة (2010-2014) فسمي ببرنامج التنمية الخماسي أو برنامج توطيد النمو الاقتصادي والذي خصص له تكلفة إجمالية تقدر ب 21214 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي، ويعد أضخم برنامج تنموي عرفته الجزائر منذ الاستقلال، (عبدلي، 2016، ص:216) وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر والتي نتج عنها تراكم احتياطي الصرف حيث بلغ سنة 2009 نحو 148.91 مليار دولار، وقد قسم هذا البرنامج إلى شقين هما:

- استكمال المشاريع الجاري انجازها، وعلى وجه الخصوص قطاع السكك الحديدية، الطرق والمياه بمبلغ يقدر ب 9700 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 130 مليار دولار.
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دينار جزائري أي ما يقارب 156 مليار دولار (بوحلايس، 2018، ص:246).

أ.السياسة الانفاقية خلال الفترة (2010-2014):

الجدول التالي يوضح تطور النفقات الكلية من سنة 2010 إلى سنة 2014:

الجدول رقم (1): تطور النفقات الكلية في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)

الوحدة: مليار دج

السنوات	النفقات الكلية	التغير في النفقات الكلية	الناتج المحلي الخام	نسبة النفقات إلى إجمالي الناتج	نفقات التسيير	نفقات التجهيز
2010	4466	220	11991,4	%37	2659	1807
2011	5853.6	1387	14588,7	%40	3879.2	1974.4
2012	7058.1	1205	16209,9	%43	4782.6	2275.5
2013	6092.1	966 -	16647,9	%36	4204.3	1887.8
2014	6995.7	903	17228,5	%40	4494.3	2501.4

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر لسنتي 2013 و2017.

عرفت النفقات الكلية ارتفاعا مستمر خلال هذه الفترة المدروسة -باستثناء سنة 2013 التي تراجع فيها حجم النفقات الحكومية بمقدار 966 مليار دينار جزائري- ويرجع الارتفاع المستمر في باقي السنوات إلى تنفيذ الدولة للبرنامج السابق ذكره، بحيث ارتفعت النفقات الكلية من 4466 مليار دينار جزائري بنسبة 37% من إجمالي الناتج سنة 2010 إلى7058.1 مليار دينار جزائري سنة 2012 أي بنسبة 43% إجمالي الناتج المحلي، ثم انخفضت هذه النسبة سنة 2013إلى حدود 36% ثم عاودت الارتفاع سنة 2014 لتصل إلى 40% بمقدار 6995.7 مليار دينار سنة 2014، أي زادت بمقدار 2429.7 مليار دينار مقارنة ب سنة 2010 متوافقة مع الزيادة المستمرة في حجم الناتج المحلي الإجمالي.

كذلك بالنسبة لنفقات التسيير التي عرفت هي الأخرى ارتفاعا في هذه الفترة -باستثناء سنة 2013، بحيث زادت بمقدار 1835.3 مليار دينار، وهذا يعود إلى اهتمام الدولة بالتنمية البشرية ومكافحة البطالة خلال هذه الفترة، أما نسبتها من النفقات الكلية فقد ارتفعت من سنة 2010 إلى سنة 2013 بنسبة 9.47%، لتنخفض بعدها سنة 2014، وإذا قارنا بين سنتي 2010 و2014 نجد أنها زادت بنسبة 4.7%.

كما أن نفقات التجهيز شهدت هي الأخرى ارتفاعا في هذه الفترة -باستثناء سنة 2013- بمقدار 694.4 مليار دينار، وهذا يعود إلى اهتمام الدولة بالمنشآت القاعدية الأساسية (كالطرق والموانئ والمطارات والسكك الحديدية والمحطات والمدن الجديدة). أما نسبتها من النفقات الكلية فقد شهدت انخفاضا بمقدار 9.47% من سنة 2010 إلى سنة 2013 لترتفع بعدها سنة 2014، أما إذا قارنا بين سنتي 2010 و2014 نجد أنها انخفضت بنسبة 4.7%.

وكان للسياسة الانفاقية في هذه الفترة آثارا على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري، والتي يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (2): بعض مؤشرات أداء الاقتصاد الجزائري للفترة (2010-2014)

السنوات	معدل نمو الناتج المحلي الخام%	معدل التضخم%	معدل البطالة%
2010	3.6	3.9	10
2011	2.8	4.5	10
2012	3.3	8.9	11
2013	2.8	3.3	9.8
2014	3.8	2.92	10.6

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر ومجموعة البنك الدولي.

من الجدول نلاحظ أن معدلات نمو الناتج المحلي الخام عرفت نسب موجبة متذبذبة خلال هذه الفترة بمتوسط 3.29%، كذلك بالنسبة لمعدلات التضخم التي عرفت هي الأخرى في هذه الفترة نسب متذبذبة بمتوسط 4.7%، لكن ما يميز معدلات التضخم خلال هذه الفترة ارتفاعها القياسي سنة 2012 أين بلغ معدل التضخم 8.9% وكان هذا نتيجة الزيادات الكبيرة والاستثنائية التي أقرتها الحكومة في أجور العمال في القطاع العام بهدف زيادة القدرة الشرائية للمواطن، لكن هذه الزيادات في الأجور لم يقابلها زيادة مماثلة في الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد الحقيقي في ظل ضعف تنافسية الأسواق محليا وعدم قدرتها على الاستجابة للطلب المتزايد من المنتجات، مما أدى إلى ارتفاع المستوى العام لأسعار الاستهلاك، أما معدلات البطالة خلال هذه الفترة فقد لوحظ أنه رغم استهداف البرنامج الخماسي إنشاء 3 مليون منصب شغل، إلا أنه في نهاية البرنامج وحسب تقارير الديوان الوطني للإحصائيات فإن عدد مناصب الشغل الجديدة لم يتجاوز 767 ألف منصب، كما تزامن هذا الارتفاع في عدد الأشخاص المشتغلين فعلا مع زيادة أكبر في حجم الفئة النشطة، حيث ارتفعت هذه الأخيرة من 10.544 مليون شخص سنة 2009 إلى 11.453 مليون شخص سنة 2014، أي بزيادة قدرها 909 ألف شخص، وأن الفرق بين الزيادة في حجم الفئة النشطة وعدد العمال المشتغلين فعلا نتج عنه زيادة في عدد البطالين، إذ ارتفع هذا الأخير من 1.072 مليون شخص نهاية 2009 ليبلغ 1.214 مليون شخص سنة 2014، وهذا ما ترجم في ارتفاع نسب البطالة من 10.2% سنة 2009 إلى 10.6% نهاية 2014، ويمكن القول من خلال هذه الأرقام أن سياسة الإنفاق الحكومي في هذه الفترة لم تنجح في تخفيض معدلات البطالة كما تم التصريح به في أهداف مخطط توطيد النمو 2010-2014.

ب. السياسة الضريبية خلال الفترة (2010-2014): في هذه الفترة عرفت أسعار البترول ارتفاعا كبيرا مقارنة بالفترات السابقة الأمر الذي كانت له انعكاسات على الوفورات المالية للجزائر من حيث إيرادات الميزانية. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3): تطور الإيرادات الكلية في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)

الوحدة: مليار دج

السنوات	الإيرادات الكلية	إيرادات المحروقات	إيرادات خارج المحروقات	نسبة إيرادات المحروقات للإيرادات الكلية	نسبة الإيرادات خارج المحروقات للإيرادات الكلية
2010	4392.9	2905	1487.8	%66.13	%33.87
2011	5790.1	3979.7	1810.4	%68.73	%31.27

2012	6339.3	4184.3	2155	%66	%34
2013	5940.9	3678.1	2262.8	%61.91	%38.09
2014	5738.4	3388.4	2349.9	%59.05	%40.95

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر لسنتي 2013 و2017.

من الجدول نلاحظ أن الإيرادات الكلية عرفت تزايدا من سنة 2010 إلى غاية سنة 2012، لتنخفض بعدها سنتي 2013 و2014 وهذا راجع إلى ارتفاع سعر البترول خلال السنتين 2010 و2011 وانخفاضه في السنوات 2012 و2013 و2014، أما إذا قارنا بين سنتي 2010 و2014 فنلاحظ أنها زادت بمقدار 1345.5 مليار دينار. ونلاحظ من الجدول أيضا زيادة إيرادات المحروقات في السنوات 2010 و2011 و2012 وانخفاضها خلال السنتين 2013 و2014، أما إذا قارنا بين سنتي 2010 و2014 فنلاحظ من الجدول أنها زادت بمقدار 483.4 مليار دينار، أما نسبة إيرادات المحروقات من الإيرادات الكلية فقد ارتفعت خلال السنتين 2010 و2011 وانخفضت خلال السنوات الأخرى وإذا قارنا بين سنتي 2010 و2014 نجد أنها انخفضت بنسبة 7.08%.

ونلاحظ أيضا أن الإيرادات خارج المحروقات قد ارتفعت بين سنتي 2010 و2014 بمقدار 862.1 مليار دينار، ونلاحظ كذلك زيادة نسبتها من الإيرادات الكلية خلال هذه الفترة باستثناء سنة 2011، وهذا راجع إلى زيادة إيرادات المحروقات نتيجة ارتفاع سعر البرميل من البترول سنة 2011 وقد زادت نسبتها من الإيرادات الكلية خلال هذه الفترة بنسبة 7.08%.

2-4 السياسة المالية خلال الفترة (2015-2019):

شهدت هذه الفترة تراجع في أسعار النفط وصل أحيانا إلى أقل من 50 دولار للبرميل مما أثر على قدرة السلطات العمومية في تمويل المشاريع الاستثمارية، ولكن بفضل احتياطي صرف ناهز 200 مليار دولار وأرصدة صندوق ضبط الإيرادات والمقدرة ب 5600 مليار دينار، وديون منعدمة تقريبا، قامت السلطات بتقديم برنامج المخطط الخماسي (2015-2019) وهو برنامج استثمارات عمومية بمبلغ 22100 مليار دينار أي ما يعادل 280 مليار، يهدف إلى ما يلي: (عقون واخرون، 2018، ص:206)

- منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن، والتربية، التكوين والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز ....الخ.
- نمو قوي للناتج الداخلي الخام.
- تنويع الاقتصاد ونمو صادرات خارج المحروقات.
- استحداث مناصب الشغل.

- استهداف بلوغ نسبة نمو اقتصادي 7% مع مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة.
- تشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة.
- ايلاء عناية خاصة لتكوين وتوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية وتكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة.
- ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة والتكنولوجيا ودعم المؤسسات المصغرة.
- تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط الإجراءات وتوفير العقار والقروض، والعمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام والخاص محلي أو أجنبي.
- عصرنة الإدارة الاقتصادية ومكافحة البيروقراطية وإضفاء الطابع اللامركزي على القرار من أجل ضمان خدمة عمومية جيدة.

أ. **السياسة الانفاقية خلال الفترة (2015-2019):**

وبغية معرفة تطور النفقات الكلية من سنة 2015 إلى سنة 2019 سيتم الاستعانة بالجدول أدناه:

الجدول رقم (4): تطور النفقات الكلية في الجزائر خلال الفترة (2015-2019)

الوحدة: مليار دج

السنوات	النفقات الكلية	التغير في النفقات الكلية	الناتج المحلي الخام	نسبة النفقات إلى إجمالي الناتج	نفقات التسيير	نفقات التجهيز
2015	7656.3	661.3	16712.6	%46	4617	3039.3
2016	7297.5	358.8 -	17514.5	%42	4585.6	2711.9
2017	7389.3	91.8	18575.8	%40	4757.8	2631.5
2018	8627.7	1238.4	20259.1	%43	4584.5	4043.3
2019	8557.2	70.5 -	/	/	4954.5	3602.7

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر لسنتي 2013 و2017 وقوانين المالية لسنتي 2018 و2019.

عرفت النفقات الكلية ارتفاعا بقيمة 661.3 مليار دينار سنة 2015 مقارنة بسنة 2014، بينما انكمش حجم الإنفاق في الميزانية العامة للدولة خلال سنة 2016، أين تراجع مجموع النفقات بقيمة 358.8 مليار دينار ، وهذا ما تماشى مع سياسة التقشف التي تبنتها الدولة بعد أزمة انهيار أسعار النفط سنة 2014، أما إذا قارنا بين سنتي 2015 و2019، نلاحظ أن هناك ارتفاع نسبي في النفقات العمومية وهذا راجع إلى ضرورة تنفيذ الدولة للبرامج المسطرة خلال هذه المرحلة، لذلك ارتفعت من 7656.3 مليار دينار جزائري سنة 2015 إلى 8557.2 مليار دينار سنة 2019، أي زادت بمقدار 900.9 مليار دينار، إلا أن هذه الزيادة تعتبر طفيفة إذا ما تم مقارنتها مع الزيادة الحاصلة في النفقات الحكومية خلال الخطة الخماسية السابقة (2010-2014) التي سجلت ارتفاعا في حجم النفقات بمقدار 2429.7 مليار دينار، وإذا حاولنا مقارنة حجم النفقات المسطرة في الميزانية العامة للدولة خلال المرحلة (2015-2019) مع حجم الناتج المحلي للدولة سنجد أنها تمثل نسب مرتفعة حيث لم تنخفض هذه النسبة عن 40% بل وصلت إلى حدود 46% في بداية الفترة، وهذا ما يدل على أن حجم الناتج في الجزائر شهد معدلات نمو منخفضة نسبيا أثرت على توسع النفقات في الميزانية العامة للدولة. ومما سبق يمكن أن نستنتج بأن الدولة في هذه المرحلة اتبعت سياسة مالية انكماشية عكس الفترة الأولى التي انتهجت الدولة خلالها سياسة مالية توسعية،

كذلك بالنسبة لنفقات التسيير التي عرفت هي الأخرى انخفاضا خلال سنتي 2016 و2018، أما إذا قارنا بين سنتي 2015 و2019، نلاحظ أنها ارتفعت من 4617 مليار دينار جزائري سنة 2015 إلى 4954.5 مليار دينار سنة 2019 أي زادت بمقدار 337.5 مليار دينار في حين زادت خلال الفترة السابقة بمقدار 1835.3 مليار دينار أي هناك انكماش في هذه النفقات خلال هذه الفترة، أما نسبتها من النفقات الكلية فقد عرفت ارتفاعا خلال هذه الفترة باستثناء سنة 2018 التي انخفضت فيها، أما إذا قارنا بين سنتي 2015 و2019 نلاحظ أنها انخفضت من 60.3% إلى 57.9% أي انخفضت بنسبة 2.4% .

كما أن نفقات التجهيز شهدت هي الأخرى انخفاضا خلال هذه الفترة باستثناء سنة 2018، أما إذا قارنا بين سنتي 2015 و2019، نلاحظ أنها ارتفعت من 3039.3 مليار دينار جزائري سنة 2015 إلى 3602.7 مليار دينار سنة 2019 أي زادت بمقدار 563.4 مليار دينار في حين زادت خلال الفترة السابقة بمقدار 694.4 مليار دينار أي أن هناك انكماش في هذه النفقات خلال هذه الفترة، أما نسبتها من النفقات الكلية فقد شهدت انخفاضا خلال هذه الفترة باستثناء سنة 2018، أما إذا

قارنا بين سنتي 2015 و2019، نلاحظ أنها ارتفعت من 39.7% سنة 2015 إلى 42.1% سنة 2019، أي زادت بنسبة 2.4%.

وكان للسياسة الانفاقية في هذه الفترة الآثار التالية على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري:

الجدول رقم (5): بعض مؤشرات أداء الاقتصاد الجزائري للفترة (2015-2019)

السنوات	معدل نمو الناتج المحلي الخام%	معدل التضخم%	معدل البطالة%
2015	3.7	4.88	11.2
2016	3.2	6.4	10.5
2017	1.3	5.59	11.7
2018	1.4	4.27	12.15
2019	/	/	12.35

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر ومجموعة البنك الدولي.

نلاحظ من الجدول أن معدلات نمو الناتج المحلي الخام عرفت نسب موجبة متذبذبة خلال هذه الفترة بالرغم من انخفاض معدلات النمو في قطاع المحروقات وتسجيله أحيانا لمعدلات سالبة، بحيث انخفضت معدلات نمو الناتج المحلي الخام في السنوات 2015، 2016، 2017 لترتفع بعدها سنة 2018، وكان متوسطها خلال هذه الفترة 2.69 % أي انخفض عن متوسط الفترة السابقة بمقدار 0.6% بالرغم من هدفي الحكومة في برنامجها والمتمثلين في بلوغ معدل نمو قوي للناتج المحلي ونسبة نمو اقتصادي 7%، كذلك بالنسبة لمعدلات التضخم التي عرفت هي الأخرى معدلات متذبذبة خلال هذه الفترة بمتوسط 5.28% حيث ارتفع عن متوسط الفترة السابقة بمقدار 0.58%، أما معدلات البطالة فنلاحظ من الجدول أنها ارتفعت خلال هذه الفترة بمتوسط 11.58% والذي ارتفع عن متوسط الفترة السابقة بمقدار 1.3% بالرغم من هدف الحكومة في برنامجها والمتمثل في استحداث مناصب شغل للتخفيض من معدل البطالة.

ب. السياسة الضريبية خلال الفترة (2015-2019): بالرغم من انخفاض سعر البترول خلال هذه الفترة إلا أن الإيرادات الكلية شهدت ارتفاعا. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (6): تطور الإيرادات الكلية في الجزائر خلال الفترة (2015-2019)

الوحدة: مليار دج

السنوات	الإيرادات الكلية	إيرادات المحروقات	إيرادات خارج المحروقات	إيرادات المحروقات /الإيرادات الكلية	إيرادات خارج المحروقات /الإيرادات الكلية
2015	5103.1	2373.5	2729.6	46.5	53.5
2016	5110.1	1781.1	3329	34.9	65.1
2017	6182.8	2372.5	3810.3	38.4	61.6
2018	6714.2	2776.2	3938	41.3	58.7
2019	6507.9	2714.5	3793.4	41.7	58.3

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر لسنتي 2013 و2017 وقوانين المالية لسنتي 2018 و2019.

من الجدول نلاحظ أن الإيرادات الكلية عرفت تزايدا من سنة 2015 إلى غاية سنة 2018، لتنخفض بعدها سنة 2019 وقد زادت بين سنتي 2015 و2019 بمقدار 1404.8 مليار دينار أحسن من الفترة السابقة التي زادت فيها بمقدار 1345.5 مليار دينار، ونلاحظ في الجدول أيضا تذبذب في إيرادات المحروقات وهذا راجع إلى تذبذب أسعار البترول وقد زادت بين سنتي 2015 و2019 بمقدار 341 مليار دينار في حين زادت خلال الفترة السابقة بمقدار 483.4 مليار دينار ويرجع هذا الانخفاض إلى انخفاض سعر البترول، أما نسبة إيرادات المحروقات من الإيرادات الكلية فقد انخفضت سنة 2016 ثم ارتفعت بعدها أما إذا قارنا بين سنتي 2015 و2019 فنجد أنها انخفضت بنسبة 4.8%.

ونلاحظ في الجدول أيضا أن الإيرادات خارج المحروقات قد ارتفعت إلى غاية سنة 2018 لتنخفض بعدها سنة 2019، أما إذا قارنا بين سنتي 2015 و2019 فنجد أنها زادت بمقدار 1063.8 مليار دينار في حين زادت خلال الفترة السابقة بمقدار 862.1 مليار دينار، أي أن هناك ارتفاع في هذه الإيرادات والذي نتج عن الزيادة في الضرائب وأسعار الطاقة والمحروقات، كذلك فإن نسبتها من الإيرادات الكلية ارتفعت سنة 2016 لتنخفض بعدها في السنوات المتبقية أما إذا قارنا بين سنتي 2015 و2019 فنجد أنها زادت بنسبة 4.8%.

خلاصة:

بناءً على المقارنة بين الفترتين السابقتين، نجد أن النفقات الكلية في الجزائر زادت خلال الفترتين بالرغم من انتهاج الدولة في الفترة الأولى لسياسة مالية توسعية (زيادة الإنفاق الحكومي) وفي الفترة الثانية لسياسة مالية انكماشية (تخفيض الإنفاق الحكومي)، في حين إذا تمت المقارنة بين المقدار الذي زادت به النفقات الكلية خلال الفترتين سنجد أنه في الفترة الأولى بين سنتي 2010 و2014 زادت النفقات العامة بمقدار 2429.7 مليار دينار، أما في الفترة الثانية بين سنتي 2015 و2019 فارتفع حجم الإنفاق بمقدار 900.9 مليار دينار فقط، مما يبين أن الحكومة في الفترة الثانية اتبعت نوعا ما سياسة مالية انكماشية والتي أثرت بالسلب على بعض المؤشرات الاقتصادية كمعدل نمو الناتج المحلي الذي انخفض عن متوسط الفترة الأولى بنسبة 0.6% ومعدل التضخم الذي زاد عن متوسط الفترة الأولى ب 0.59%، ومعدل البطالة الذي ارتفع عن متوسط الفترة الأولى ب 1.3%.

وعليه توصي هذه الدارسة بضرورة توسع الدولة الجزائرية في الإنفاق الحكومي الاستثماري الذي يكون له أثارا ايجابية تتمثل في زيادة معدل نمو الناتج المحلي الخام وتخفيض معدلات التضخم والبطالة، ومن الضروري أيضا أن يكون هذا الإنفاق موجها إلى كل القطاعات في الدولة الأمر الذي ينجم عنه تنوع في الاقتصاد الجزائري مع التركيز بدرجة أكبر على قطاعي الزراعة والصناعة باعتبارهما القطاعين المنتجين للثروة الحقيقية.

قائمة المصادروالمراجع:

- **الكتب:**

- بن علي، بلعزوز، 2004، محاضرات في السياسات والنظريات النقدية، الطبعة 1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- حسين، وجدي ،1988، المالية الحكومية والاقتصاد العام، مصر.
- محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، 2000، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، الطبعة1، دار المسيرة، الأردن.

- **المقالات في مجلة علمية:**

- عقون واخرون، شراف، 2018، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2019)، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة ،المجلد 2-العدد: خاص، الصفحات: 195-212، الجزائر.
- نبيل بوفيلح، 2012، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الفترة: 2000-2010، أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 6- العدد 2، الصفحات: 243-266، الجزائر.

- **الرسائل الجامعية:**

- أريا الله، محمد، 2011، السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار -حالة الجزائر- (مذكرة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
- بوحلايس، محمد خليل، 2018، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990-2014 (أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري -قسنطينة 2-، الجزائر.
- عبدلي، إدريس، 2016، فعالية السياسة المالية وأثرها على النشاط الاقتصادي في الجزائر-دراسة اقتصادية قياسية للفترة(1964-2014) (أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر.
- مسعود درواسي، 2005، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004 (أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

- **قوانين:**

- قانون المالية لسنة 2018.
- قانون المالية لسنة 2019.

- **المواقع الإلكترونية:**

- بنك الجزائر، https://www.bank-of-algeria.dz/.
- البنك الدولي –الجزائر-، https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria
- الديوان الوطني للإحصاء، http://www.ons.dz/.